اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر

National Committee for Combating Human Trafficking

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

مقدمة

انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر عالمياً يشكل تحديات ضخمة تتطلب تكاتف جهود الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة هذه الظاهرة بكافة أنواعها وأشكالها والتصدي لها واستحداث الاليات الكفيلة للقضاء عليها حال ظهور مؤشرات تدل على وجودها

الاتجار بالبشر في المنظور العالمي

- بحسب مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة فان الربح السنوي من الاتجار بالأشخاص يقدر ب 8 مليار دولار
- يقدر حوالي 27 مليون شخص في العالم ضحايا الاتجار، من ضمنهم 50% تحت سن ال 18 سنة
- وفقا لليونيسف ومؤسسات الامم المتحدة , مليون طفل يتم الاتجار بهم لهدف الاستغلال الجنسي عالميا
- حسب منظمة العمل الدولية, ان 12,3 مليون شخص يعملون في أعمال قسرية وأعمال من أجل رد الدين وعبودية جنسية
- حسب وزارة الخارجية الاميركية فان 800000 شخص يتم الاتجار بهم سنويا عبر الحدود

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

تمثل جريمة الاتجار بالبشر مخالفة للمبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وصون كرامته التي كفلها الدستور الدائم لدولة قطر، وكذلك الاتفاقيات الدولية، وبصفة خاصة:-

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، والتي صدقت عليها دولة قطر بموجب المرسوم رقم (10) لسنة 2009،
- وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال (الملحق بالاتفاقية)،
- وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعاقبة لمنع ومكافحة الإتجار بالبشر، وقانون العقوبات القطري الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004
- وقانون مكافحة الإتجار بالبشر الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 2011 ،
- وقانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

فيلم تسجيلي

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (15) لسنة 2017 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ناصاَ في مادته الأولى على أن تُنشأ بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر".

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

نصت المادة الثانية من القرار المشار إليه على أن "تُشكل اللجنة برئاسة ممثل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومثل عن وزارة الخارجية نائباً للرئيس وعضوية ممثل عن كل من:

1- وزارة الداخلية.
2- وزارة العدل.
3- وزارة الصحة العامة.
4- النيابة العامة.
5- مكتب الاتصال الحكومي.
6- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
7- المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي (مركز الحماية والتأهيل)."

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

نصت المادة الرابعة من القرار على أن " تهدف اللجنة إلى القيام بدور المنسق الوطني لرصد ومكافحة الإتجار بالبشر من خلال التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن، وتختص اللجنة باختصاصات عديدة منها:

1- وضع الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.
2- إعداد قاعدة بيانات تتضمن التشريعات الدولية ذات الصلة بالإتجار بالبشر وأساليب الإتجار والدراسات المتعلقة بها.
3- إعداد ونشر تقرير سنوي عن جهود الدولة في منع ورصد ومكافحة الإتجار بالبشر.
4- التنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية لتأمين الحماية والدعم لضحايا الإتجار بالبشر بما في ذلك برنامج الحماية والتأهيل لمساعدة الضحايا على الاندماج المجتمعي.
5- نشر الوعي بالوسائل المتعلقة بالإتجار بالبشر من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وإعداد النشرات وبرامج التدريب وغيرها بما يحقق أهداف اللجنة.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

محاور الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر

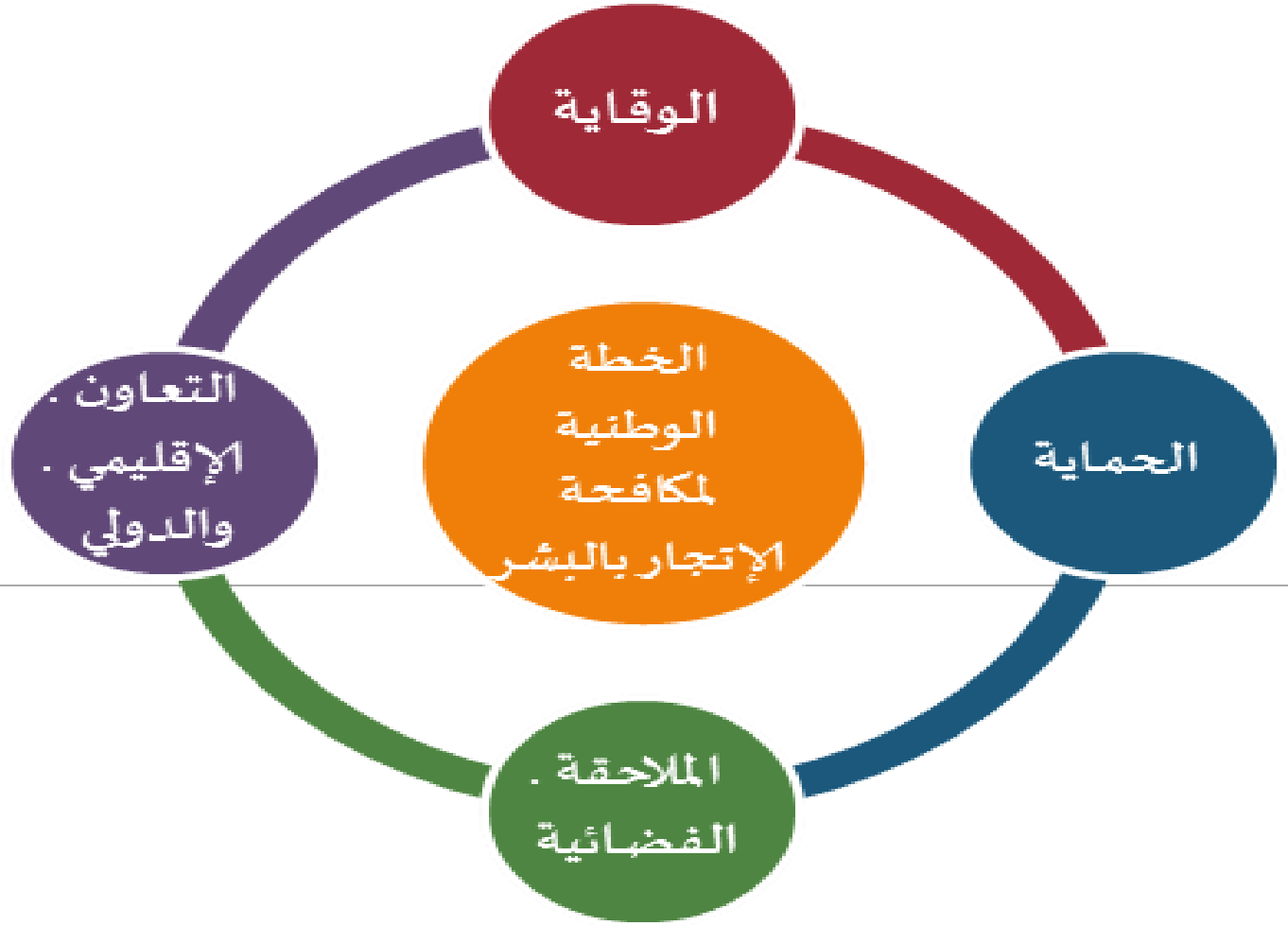

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

المحور الأول: الوقاية

أولاً: رسم سياسة وطنية لمنع ورصد ومكافحة جرائم الإتجار بالبشر:

1. اقتراح تشريعات جديدة لمنع ورصد ومكافحة جرائم الإتجار بالبشر، أو اقتراح تعديل القائم منها.
2. تقييم واقع الاتجار بالبشر في دولة قطر ومراجعته دورياً
3. الإعلان دورياً عن الممارسات المثلى المتبعة لمنع ورصد ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

ثانياً: استراتيجية التوعية بكافة أشكال الإتجار بالبشر

ويشمل هذا الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية الآتية:

1. تدشين برامج توعية قطاعية لكل شكل من أشكال الإتجار بالبشر.
2. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي بمنع ورصد ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر بأشكاله المختلفة.
3. تدريس أحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر والتشريعات ذات الصلة في مناهج كلية القانون بجامعة قطر، وكلية المجتمع في قطر.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

ثالثاً: التدريب المتخصص لمسؤولي إنفاذ القانون في مجال منع ورصد ومكافحة الإتجار بالبشر

1. اعتماد برامج تدريبية متخصصة لمسؤولي إنفاذ القانون بالجهات المعنية بمنع ورصد ومكافحة الإتجار بالبشر.
2. وضع إطار عام لكل برنامج تدريبي ومحتوياته حسب طبيعة عمل الفئة المستهدفة من التدريب.
3. إيفاد مسؤولي تنفيذ القانون في دورات تدريبية إقليمية ودولية.
4. تدشين قائمة تضم فريق وطني من المدربين المعتمدين في مجال منع ورصد ومكافحة الإتجار بالبشر.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

المحور الثاني: الحماية

أولاً: التعرف على الضحايا والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر

1. تحديد آليات التعرف على الضحايا والمتضررين في جرائم الاتجار بالبشر بما يتفق مع المعايير الدولية.
2. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لمسؤولي إنفاذ القانون في إجراءات التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.
3. اعداد واعتماد مدونة سلوك لمسؤولي إنفاذ القانون في كل جهة معنية توضح كيفية التعرف والتعامل مع ضحايا الإتجار بالبشر

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

ثانياً: حماية ودعم ضحايا جرائم الإتجار بالبشر:

1. العمل على توفير دوائر جنائية متخصصة لنظر قضايا الاتجار بالبشر.
2. تعزيز قدرات القضاة ووكلاء النيابة العامة لضمان تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر.
3. ضمان حماية الشهود في قضايا الاتجار بالبشر.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

المحور الثالث: الملاحقة القضائية

أولاً: تعزيز سيادة القانون والعمل على توفير القضاء المتخصص:

1. اعتماد دور الإيواء المتخصصة في إيواء ضحايا الإتجار بالبشر.
2. تقديم الحماية الكافية للمبلغين والشهود في جرائم الإتجار بالبشر.
3. إعداد وتأهيل كوادر مدربة للعمل في دور الإيواء لتقديم الإرشاد والمشورة والمساعدة على الاندماج المجتمعي للمجني لضحايا جرائم الاتجار بالبشر.
4. توفير الغطاء القانوني لإقامة ضحايا الإتجار بالبشر من خلال الموافقة على تغيير مؤقت لصاحب العمل أو الإقامة المؤقتة لحين العودة الطوعية إلى أوطانهم أو أي دولة أخرى يختارونها وتوافق على استقبالهم.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

ثانياً: استحداث وحدة متخصصة لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر بوزارة الداخلية:

1. وضع إطار عمل للوحدة لملاحقة مرتكبي جرائم الإتجار بالبشر.
2. إنشاء قاعدة بيانات لجرائم الإتجار بالبشر، ومرتكبي هذه الجرائم.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر
National Committee for Combating Human Trafficking

المحور الرابع: التعاون الإقليمي والدولية

تعزيز الشفافية والتعاون الإقليمي والدولي المشترك:

1. فتح قنوات الاتصال بين جهات إنفاذ القانون والجهات النظيرة في دول العالم والمنظمات الدولية لتسهيل مكافحة جرائم الإتجار بالبشر.
2. توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر واللجان النظيرة لها في دول العالم، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)
3. التنسيق والتعاون مع البعثات الدبلوماسية في الداخل والخارج لنشر معلومات حول جهود دولة قطر في منع ورصد ومكافحة الاتجار بالبشر.

مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية الامريكية

بشأن مكافحة الإتجار بالبشر

في واشنطن، يناير 2018م، تم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة دولة قطر، وتمثلها اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلها وزارة الخارجية الأمريكية، في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.

وقد شملت مذكرة التفاهم التعاون بين الحكومتين في المجالات التالية:

1. تنمية مجالات مكافحة الاتجار بالبشر **في البلدين** ورفع قدراتهما والعمل على تسهيل أعمالهما وتنفيذ المشاريع المشتركة.
2. تبادل التشريعات والتعليمات المنظمة للعمل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر بهدف الاسترشاد بها.
3. **زيادة** الوعي بالعمل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتنميته بين أفراد المجتمع.
4. تبادل الدراسات والبحوث العلمية والبرمجيات الإلكترونية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.
5. تبادل زيارات **الخبراء والمختصين** بين البلدين **لتنفيذ** برامج تدريبية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الإتجار بالبشر

كان إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الإتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال من الإنجازات الهامة.
دولة قطر هي أول وأكبر المانحين لهذا الصندوق الاستئماني الهام، الذي يعمل على مساعدة الدول والمنظمات في جميع أنحاء العالم لمساعدة أولئك الذين في أشد الحاجة إلى العون.
عمل الصندوق يعكس الطابع الدولي للاتجار بالبشر وكذلك الخدمات المختلفة اللازمة لمساعدة ضحايا هذه الجريمة. ويعمل الصندوق ضمن نهج شامل، وتقديم الدعم لمجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات لضحايا الإتجار.
وتشمل الخدمات هذه الملاجئ وتشغيل الإسكان في حالات الطوارئ، وتقديم خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وتوفير الدخل والمشورة والدعم القانوني، ومساعدة الضحايا بتقديم المشورة النفسية والاجتماعية والعلاج الطبي.
وكذلك تعد دولة قطر من أكبر الداعمين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باعتباره المرجع الأممي الرئيسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
وقطر من الدول التي دعمت قرار الجمعية العامة 248 الذي أنشأ آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي ويعتبر خطوة مهمة وحاسمة لمكافحة الإتجار بالبشر.

التدابير التشريعية للحماية من الإتجار بالبشر

1- إصدار قانون دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وإلغاء نظام الكفالة ومأذونية الخروج.
2- إنشاء لجان فض المنازعات العمالية
3- إصدار قانون المستخدمين في المنازل.

اتفاق التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية (2018-202)

تم توقيع اتفاق تعاون فني بين حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية، كان لمكافحة الإتجار بالبشر الجزء الأكبر منه:

- تحسين الأجور.
- تحسين تفتيش العمل ونظم السلامة والصحة المهنية.
- تنفيذ نظام تعاقدي ليحل محل الكفالة.
- زيادة الوقاية من العمل الجبري وحمايته ومقاضاة مرتكبيه

شكراً لحسن استماعكم